



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية المستقبل الجامعة

محاضرات في الديمقراطية

اعداد وتقديم

الاستاذ المساعد الدكتور

ساهره قحطان عبد الجبار الحميري

مزايا الديمقراطية

- 1- للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الانسانية فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم وحقوقهم وواجباتهم وتحقيق مصيرهم.
- 2- تجعل من الحرية عاملاً مشتركاً لكافة المواطنين.
- 3- تقوي قناعة المواطنين لتفعيلها والدفاع عنها وإلزام الحكام بها.
- 4- ترفع الخوف عن قلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم ومراقبتهم للحكام.
- 5- ترسخ كرامة الناس وتنمي استقلالهم ونضوج تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي.
- 6- توجد توازناً بين الحكومة والمعارضة.
- 7- تفسح مجالاً واسعاً للجميع للنقاش الحر والاتجاه إلى العقل لإقناع الآخر.
- 8- تفتح آفاقاً جديدة للأبداع في كثير من المجالات لإيجاد حلول أكثر ملائمة.
- 9- تدير الصراع السياسي والاجتماعي بشكل سلمي.
- 10- تعطي الناس فرصة أكبر للتأثير على مجريات الأحداث وليساهموا بالحياة العامة عن طريق العمل السياسي والمدني وعن طريق وسائل النشر والاتصالات الحديثة المتاحة في المجتمع.
- 11- توجد الية واضحة لتطبيق مفهوم السلطة وممارستها في كافة مستويات العلاقات الانسانية.
- 12- تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم ومحكوم.

عيوب الديمقراطية

- توجد عدد من الانتقادات التي وجهت إلى الديمقراطية، فهي كأي نظام لا يخلو من العيوب وتتمثل في الآتي:
- 1- يرى انصار الحكم الفردي ان الامة عاجزة عن حكم نفسها ولا يمكن بالتالي أن تتولى السيادة إلا قوة واحدة. مضافا إلى عدم ممارسة الشعب للسياسة بصفة دائمة.
 - 2- ليست الديمقراطية فعلا حكم الشعب كله مباشرة وحتى في صورتها النيابية ليست هي حكم الشعب كله بطريق النيابة بل وليست محققة حكم الغالبية، إنما هي في الواقع حكم الاقلية السياسية. وبذلك اتسع البون بين الديمقراطية النظرية والديمقراطية العملية، ولو حققت الديمقراطية حكم الغالبية، فإن هذه الغالبية ستنتقد وراء المصالح، فيكون الرأي في ظاهره لمجموع الشعب، أما في حقيقته فهو رأي قلة من الشعب تمكنت من السيطرة على الحكم.
 - 3- الديمقراطية تضع مقاليد الحكم في ايدي عامة الشعب وهي طبقة فوضوية جاهلة بأساليب الحكم، وليس عندها استعداد طبيعي له، وان مبدأ المساواة لا محل له مع وجود الفوارق الكبيرة بين الافراد بعضهم بعضا من حيث الاستعداد الذهني ودرجة التعليم والثقافة، ودرجة الاهتمام بالمسائل العامة، والمعرفة التخصصية بالنسبة إلى المشكلات السياسية.
 - 4- الديمقراطية تفضل الكم على الكيف وذلك لأنها تطبق مبدأ سيادة الأمة والذي لا يمكن تبريره قانونيا، اذ يعني سيادة الغالبية اي النصف زائد واحد، بينما النظام الطبيعي يقتضي تفاوت الناس في الكفاءات

والمعلومات. والأشخاص الاكفاء قلة وهم من يجب ان تكون مقاليد الحكم في ايديهم، والديمقراطية تساوي بين الجميع سياسيا ولا تشترط كفاءة .. خصوصا فيمن يتولى الحكم لأن غالبية القائمين بالامر يأتون بطريق الانتخاب وبالتالي تولى الحكم عامة الشعب، اي افقر الناس واجهلهم واعجزهم.

5- عدم وجود علاقة دائمة بين النائب ومرشحيه، وعدم دفاع النائب عن حقوق مرشحيه أو دائرته بحجة انه يمثل ويعبر عن مصالح الشعب ككل.

6- كما يؤخذ على نظام الحكم الديمقراطي كثرة إجراء الانتخابات، وقصر مدة الحكم، وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة، ومن آثار هذا كله تعطل الاعمال الحكومية، عدم الاستمرار في التزام سياسة واحدة مدة كافية لتحقيق نتائجها، مضافا إلى ان عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم قد يغري بعضهم باستغلال نفوذه للكسب السريع على حساب المجتمع.

7- تؤدي الديمقراطية إلى النيل من الحرية الفردية، وإلى الاستبداد البرلماني وتحكم الغالبية البرلمانية، فقد تكون من اشد انواع الاستبداد تحت غطاء السيادة الشعبية.

8- توزع الديمقراطية المسؤولية إلى درجة تقربها من العدم. فترى النائب مثلا لا يقول: «أنا أخطأت» وإنما يقول عادة: «أخطأنا» ملقيا العبء على جمهور الناخبين، وكذلك ترى النائب يلقي التبعة على المجلس النيابي جملة، وكذلك الوزير بدوره يعزو أوزار الحكم وأخطائه إلى تقصير الوزارة في مجموعها أو مجلس الوزراء. وفي كل هذه الصور يتعذر تحديد المسئول بالذات ويتضاءل الشعور بالمسئولية نفسه

9- كما يؤخذ على هذا النظام انه، وان كان يعنى بنشر التعليم، إلا ان مستوى العلم في هبوط، إذ تتجه نظم التعليم نحو العناية بالتعليم الفني والعملي، وإهمال الثقافة والآداب والفنون.

10- الديمقراطية لكونها لا تستقيم إلا بوجود أحزاب متعارضة، تعتبر أداة انقسام في البلاد ومجلبة للضغائن والأحقاد. وهي بالتالي تؤدي إلى إضاعة الجهد أحيانا في «مناقشة بيزنطية» ونقد عقيم، فضلا عما يشوبها عادة من حزبية مغرصة وأنانية بغیضة حتى أصبح بعض الساسة في البلاد الديمقراطية نفسها يفخرون بأنهم مستقلون.

11- الديمقراطية الحقيقية في بعض البلدان التي تطبق الأسلوب الليبرالي، إذ انها تعتمد على التعددية الحزبية، وهذه الأحزاب السياسية ليست بالتأكيد منسجمة في تنظيمها مع الديمقراطية الحقيقية، لأن القادة فيها ليسوا مختارين من طرف كل المنتسبين للحزب، بل هم مختارون أو معينون من قبل المركز، أي القيادة المصغرة للحزب، أي من طبقة قائدة معزولة، وبالتالي فالذين يتخذون القرار هم الأقلية في الحزب وليس الذين يعطون أصواتهم في الانتخابات العامة، إضافة إلى ذلك فإن النواب أو ممثلي الأمة يختارهم الحزب ويقدمهم إلى الشعب، وليس الشعب هو الذي يرشحهم ويختارهم كنواب عنه. بمعنى آخر إن الرأي العام تفرض عليه الأحزاب إطارا جاهزا تكوّنه عن طريق الدعاية الانتخابية.

12- إن صلحت الديمقراطية للحكم في الظروف العادية فهي لا تصلح له في أوقات الأزمات أي حين يختل التوازن بين القوى السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. ففي هذه الظروف إما أن تترك الديمقراطية مكانها

للحكم الدكتاتوري، وإما ان تضعف العنصر الديمقراطي ويقوى على حسابه العنصر الأوتقراطي (الفردى) بأن تأخذ السلطة التنفيذية من البرلمان سلطات استثنائية تضعف معها - قليلا أو كثيرا - رقابة السلطة التشريعية.

13- لا تهتم الديمقراطية بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فتهمل مبدأ التخصص، وفي هذا خطر كبير وشر مستطير، إذ لا يمكن ان يؤدي العمل بإتقان من لا يعرفه، وإذا تولى إنسان رئاسة عمل لا يحسنه فستضعف رقابة الرئيس على المرؤوسين.

14- إن منطق نظرية السيادة الشعبية (كما يتصورها أنصارها) لا يؤدي حتما إلى الأخذ بمبدأ الاقتراع العام المتساوي، هذا فضلا عما قيل من ان المساواة في الاقتراع العام (أي لكل إنسان صوت واحد) يؤدي في الواقع إلى عدم المساواة الفعلية لاختلاف كفايات الأفراد بينهم، ولتباين مؤهلاتهم وتفاوت الدور الذي يقوم به كل منهم في الحياة الاجتماعية، وعليه فهذه المساواة في الاقتراع تقوم على فرض خاطئ وهو تساوي الأفراد فعلا.

15- رجال الحكومات الديمقراطية ليسوا مزودين بالمؤهلات الكافية لإدارة شئون الدولة، والناخبون لا يستطيعون ان يحكموا على المسائل العامة، ويعجزون عن اختيار أفضل المرشحين لينوبوا عنهم في ممارسة الحكم، لأن أكثر الناس ليسوا أكفاء في الشئون العامة، ولذلك يختارون من هم على شاكلتهم. كما ان الناس يساقون غالبا وراء عواطفهم، ولا يحكمون بالمنطق السليم.

من الفقرات اعلاه نستنتج ما ياتي :-

- 1- اعتبرت السيادة الشعبية هي الاساس في حين ان هذه السيادة ليست مجرد الا مثال ليس له وجود عملي وتحولت عبارة حكومة الشعب بواسطة الشعب كتعريف للديمقراطية الى حكومة الشعب بواسطة الشعب كتعريف للديمقراطية الى حكومة الشعب بواسطة نوابه الذين قد يمثلون الاقلية
- 2- انتقد مبدأ التصويت العام المتساوي الذي يقوم على فرض مفاده تساوي افراد الشعب في الكفاءة
- 3- كما انتقدت الديمقراطية لانها تفضل الكم على الكيف لانها حكم الاغلبية
- 4- اتهمت بانها تؤدي الى الانقسام لوجود الاحزاب فيها
- 5- انها لا تصلح في اوقات الازمات
- 6- اعتبرت حكما صعب التطبيق على صعيد الواقع بسبب نزوع الروح البشرية الى التسلط والانفراد، كما وجهت سهام النقد لبعض نماذجها التطبيقية اذ قد تشوب الديمقراطية العيوب السياسية نفسها (كالفساد والانحراف عن الاهداف) وعدم اعتراف المواطنين في ظل الديمقراطية واعتقادهم بانها تمنح حقوقا اكثر من الواجبات.

المكونات الرئيسية للديمقراطية

ينبغي أن يكون لنظام الحكم مكونات أو معايير رئيسية لكي يكون ديمقراطياً وهذه المكونات أو المعايير هي:

- 1- انتخابات حرة وعادلة.
- 2- حكومة يجب مساءلتها.
- 3- الحقوق المدنية والسياسية.
- 4- مجتمع ديمقراطي.
- 5- قيادة سليمة ونزيهة.
- 6- تحقيق المساواة الاقتصادية.
- 7- تحقيق المساواة الاجتماعية.

آليات الديمقراطية

تعتبر الآليات التي تعتمد في الديمقراطية بمثابة الوسائل التي يتم عن طريقها تحقيق حالة الديمقراطية في الدول التي تعتمد الخيار الديمقراطي في حياتها السياسية والاجتماعية، وهذه هي أهم الآليات:-

اولاً: الاستفتاء الشعبي: يقصد بالاستفتاء الشعبي اصطلاحاً الرجوع الى الشعب لأخذ رأيه بالموافقة أو الرفض في أي موضوع عام كان يكون موضوعاً قانونياً أو دستورياً أو سياسياً بصفته صاحب السيادة.

يوجد العديد من انواع الاستفتاء لكن سنورد لكم اهمها

- 1- الاستفتاء الدستوري (Referendum Constitutionnel) : يقصد به اخذ رأي الشعب بإصدار الدستور وكذلك بإجراء أي تعديل عليه ويعد استفتاء دستور العراق لسنة 2005 نموذجاً .
- 2- الاستفتاء التشريعي (Le Referendum Legislatif) : يقصد به أخذ رأي الشعب بقانون أو مشروع قانون ما ، سواء كان قانوناً عادياً ام تنظيمياً يتعلق بتنظيم السلطات العامة ، ليبدلي الشعب رأيه بالموافقة أو الرفض .

3- الاستفتاء السياسي : يعرف الاستفتاء السياسي بأنه استطلاع رأي الشعب بشأن تولي شخص معين لمنصب سياسي معين كانتخابه رئيساً للدولة او ان يبدي الشعب رأيه في السياسة التي ينوي رجل السياسة هذا اتباعها .

مزايا الاستفتاء :

1. اشتراك الشعب اشتراكاً مباشراً في اعباء الحكم .
2. تحقيق اعلى قدر من الرقابة الشعبية على ممثلي الشعب .
3. تحقيق الاستقرار السياسي .
4. الاستفادة من الكفاءات الموجودة خارج البرلمان .
5. الوقاية من التذمر والثورة ومن ثم تحقيق التهدئة والسلام داخل البلاد .
6. تحييد الاحزاب السياسية

عيوب الاستفتاء :

1. صعوبة الحكم على موضوعات الاستفتاء نظراً لانعدام الكفاءة اللازمة لدى اغلبية الشعب المستفتي
2. زيادة أعباء المواطنين .
3. عدم اتاحة الوقت الكافي لدراسة مواضيع الاستفتاء .
4. ارتفاع نسبة المتغيبين عن الاقتراع على الاستفتاء .
5. النيل من هيبة البرلمانات .
6. صورية مشاركة الشعب نظراً لتزييف عملية الاستفتاء .
7. زيادة الابعاء المالية للدولة .

ثانياً: الاقتراع الشعبي: ويتم عن طريق صناديق الانتخابات التي تقرر شكل الحكومة القادمة . وهناك اقتراع يجري في البرلمان لمنح الثقة أو حجبها عن الحكومة أو لأخذ القرارات التي يرتأيها البرلمان. أي أن الاقتراع الشعبي هي العملية التي تعطي الحق لعدد معين من الناخبين بتقديم مقترح لقانون على المجموعة الممثلة أو البرلمان مناقشته ثم إصدار القانون أو يطرح في مرحلة لاحقة على الاستفتاء الشعبي لإقراره . وإذا كانت فكرة أو أي مشروع يقوم البرلمان بمناقشته وبلورته في صورة قانون أو أي مقترح آخر وفقاً لدستور البلد .

ثالثاً: الانتخابات في النظام الديمقراطي :

حق الانتخاب هو "قيام الفرد باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين أو في بعض مناصب اتخاذ القرارات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي"، ويمكن تعريف

الانتخابات أيضا بأنها "تلك العملية التي يقوم المواطنون بواسطتها، وبشكل دوري، باختيار ممثليهم لاستلام مناصب السلطة التشريعية أو التنفيذية أو المؤسسات المحلية".

تعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الأكثر قبولاً لإسناد السلطة السياسية، فهي تضيء الشرعية على النظام الحاكم، ذلك من خلال شمولية حق الانتخاب وعدم حرمان أي عنصر من المجتمع من حقه في المساهمة في الحياة السياسية. وعليه، فمشاركة أفراد المجتمع في اختيار نظام الحكم أو إدارة الحكومة لا يمكن أن تكون من الناحية العملية-مع تزايد عدد المواطنين في البلدان-إلا من خلال قيام المواطنين أنفسهم بإبداء رأيهم، ولا يكون ذلك إلا بالانتخابات. ليس كل انتخاب هو جوهر النظام الديمقراطي، بل هناك عدّة مميزات أو خصائص لكي توصف الانتخابات بأنها انتخابات الديمقراطية، ومنها:

1. أن تكون الانتخابات عامّة: بمعنى أنّه يحقّ لكلّ مواطن أن يَنتخب وأن يُنتخب. وأن تكون الانتخابات متساوية: بمعنى أنّ لكلّ ناخب صوتاً واحداً. فـصوت المثقّف يساوي صوت غير المثقّف، وصوت الغنيّ يساوي صوت الفقير.
2. أن تكون الانتخابات دورية: بمعنى أن الانتخابات تعود وتكرّر بعد مرور مدة معينة من الزمن، وهذه المدة منصوص عليها في القانون.
3. أن تكون الانتخابات سرّيّة: بمعنى أن هناك وسائل تهدف إلى ضمان وتأمين سرّيّة الانتخاب، بحيث لا تكون هناك إمكانيّة لممارسة ضغط غير لائق وغير عادل على الناخب وإقناعه بالتصويت لمرشّح معيّن عبر استخدام وسائل غير لائقة ومرفوضة.
4. أن تكون الانتخابات نزيهة وعادلة: بمعنى أنّها تجري وفق قواعد متّفق عليها وحسب قوانين الدولة.

تحقق الانتخابات مجموعة من المكاسب أهمها ما يأتي:

1. تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم واختيار البدائل المناسبة؛
2. وتمنح الأفكار والمعتقدات المختلفة فرصاً لكسب التأييد؛
3. وتجعل الممثلين المنتخبين يخضعون للمحاسبة والمساءلة؛
4. وتؤدي إلى الطمأنينة في المجتمع، وتعزز شعور المواطن بالكرامة؛
5. وتمكن النظام السياسي من معرفة توجهات الرأي العام؛
6. ان الانتخابات هي مظهر من مظاهر تكريس مبدأ الأمة صاحبة السيادة.